

السياسة الخارجية الجزائرية ضمن البيئة العالمية

إن السياسة الخارجية هي صيانة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناء على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها.

إن الجزائر كدولة سعت منذ استقلالها إلى تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والوسطية عبر دبلوماسية تحكمها المبادئ والأهداف الواردة في مختلف المواثيق والداستير الوطنية الجزائرية والتي تعد في مجملها امتداداً لمبادئ ثورتها التحريرية، أين تمكنت من خلالها أن تحقق مجموعة من المكاسب المعتبرة في شتى المجالات السياسية منها والاقتصادية وحتى الثقافية بحسب الظروف والمعطيات التي تفرضها في كل مرة البيئتين الداخلية والدولية عليها كدولة، وتكون بذلك بمثابة عوامل أو محددات في توجيه سياستها الخارجية؛ مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية للدولة انطلاقاً من تعبيرها عن سلوكها الخارجي تتأثر بالحالة أو الوضعية التي هي عليها البيئة الدولية أو النسق الدولي، الذي تتفاعل فيه الدولة مع غيرها من الدول وتتحدد الصورة التاريخية لهذا النسق الدولي تبعاً لعنصرين أساسيين: بنية النسق وذلك من حيث عدد أعضائه وعدد قواه القطبية، ونمط التفاعلات السائدة في إطار هذا النسق والتي تتمثل في القواعد السلوكية التي تحكم العلاقات بين أعضائه. أضف إلى ذلك المتطلبات التي تفرضها ظروف البيئة الدولية ومتغيراتها المتواصلة عبر المراحل الزمنية المتعاقبة، والجزائر دولة ليست بمعزل عن المتطلبات التي تفرضها عليها هذه البيئة، والتي تشكل محددًا من محددات سياستها الخارجية ضمن علاقة ثنائية ومتبادلة التفاعل ترتكز على عنصري التأثير والتأثر. وبالتالي كان لزاماً عليها إرساء محاولات مناسبة للتماشي مع هذه المتطلبات وفقاً لما تقتضيه مصالحها وأهدافها في هذا المجال.

كما استوعبت الجزائر في إطار هذا الصراع وانقسام العالم إلى معسكرين متصارعين دون دخولهما في مواجهة شاملة بسبب موازنة الرعب والفاء، أهمية تكتل دول العالم الثالث وضرورة تحركها المنسق المتضامن. فقامت لهذا الغرض بعملية تنقيح جاد لأجواء الجوار بإنعاش التعاون في جميع المجالات مع البلدان المحيطة بها

بعد أن مرت بمحنة كبيرة طوال سنوات التسعينات من القرن الماضي، وغيابها عن الساحتين الدولية والإقليمية عرفت الجزائر متغيرات داخلية وخارجية كثيرة ساهمت في تجاوزها بشكل مستمر لمحنة الإرهاب الوحشي الذي عرفته طوال العشرية السوداء ولهذا الغياب. وموقف العالم منها أصبح في تحسن مستمر بحيث كان طول صمودها أمام العنف الذي أخذ يكتسح المعمورة، جعل باقي الدول تدرك أن

الظاهرة ليست خاصة بالجزائر، ولا هي نتيجة نظامها المؤسساتي، بل أنها ظاهرة عالمية تتقصد مبادئ دينية هنا وأيديولوجية هناك، لضرب استقرار الأنظمة القائمة والاستحواذ على الساحة الدولية. من أجل بلوغ أغراض أرضية ومصالح مغرضة لأطراف انشغالهم الوحيد تحقيق المنفعة الآنية.

فعلى الصعيد القاري مثلاً عادت الجزائر بقوة في أواخر التسعينات، لاسيما مع تنظيمها لقمة منظمة الوحدة الأفريقية في يوليو (تموز) 1999، والتي كانت تمهيداً لهجومها الدبلوماسي في القارة بقصد إعادة التأكيد على دورها القيادي قارياً، وقد تجسدت الأهمية التي أولتها الجزائر لسياستها الأفريقية في استحداث ولأول مرة منذ الاستقلال منصباً وزارياً للشؤون الأفريقية .

وقارياً دائماً تمكنت الجزائر من إحراز انتصار جديد في مجال وقوفها مع القضايا العادلة في العالم، لاسيما تلك التي لها صلة بالقارة الأفريقية، ومن مثل ذلك نجاحها في إقناع العديد من الدول بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وبالأخص الاعتراف الذي صدر من طرف جنوب أفريقيا في سبتمبر (أيلول) 2005، هذا الأخير الذي يأتي في سياق تعميق العلاقات بين الجزائر وجنوب أفريقيا. وعملها سويّاً كفاعلين أساسيين في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، (النيباد) وفي تمثيل أفريقيا لدى مجموعة الدول الثماني. وعلى صعيد آخر كان للجزائر علاقة بالحوار الأطلسي - المتوسطي، شكل الاتفاق الأمني بين الجزائر والحلف نقلة نوعية في علاقات الجزائر بهذا الحلف، وكانت هذه العلاقات قد بلغت أعلى مستوياتها في الفترة التي تلت أحداث الحادي من سبتمبر 2001. حيث زار الرئيس بوتفليقة مقر الحلف في بروكسل مرتين في ظرف سنة في 20 ديسمبر (كانون الأول) 2001، و 10 ديسمبر 2002. وعليه فإن الاتفاق الأمني يعد تنويجاً لتحسن العلاقات الجزائرية - الأمريكية والجزائرية - الأطلسية التي تطورت منذ بداية الألفية الثالثة

وإلى جانب التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية على الأداء السياسي الخارجي للجزائر، فهناك تحديات أخرى تفرضها البيئة الخارجية لها، لاسيما ما تعلق منها بالجانب الأمني، لاسيما بعد التطورات الأخيرة التي عرفت المنطقة العربية بشكل خاص، والتي تم التشهير لها تحت مسمى الثورات العربية، أو الربيع العربي وكذا التطورات الخطيرة التي شهدتها منطقة الساحل الأفريقي والأزمة الليبية، والتي جسدتها بشكل كبير أزمة المالي الحالية وبالأخص بعد التدخل الأجنبي لحلها والتدخل الفرنسي منه بشكل خاص.